معنى ذلك : السكوت عن بقاء لانسكي بحجة استصدار التشريع الكفيل بعدم اتخاذ هذه القضية كسابقة قانونية ، والسماح لزعيم الاجرام المنظم بتقديم المزيد من التبرعات والاموال ، وربما افساح المجال أمام توظيف امواله والاستفادة من خدماته — دون ان يتنافى ذلك مع منطوق قانون العودة الاسرائيلي — الصهيوني .

فالادانة التي صدرت مؤخرا بحق ماير لانسكي في الاسبوع الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢ لم تدفع السلطات الاميركية حتى الان الى المطالبة بتسليمه عملا بنصوص اتفاقية تبادل المجرمين بين اسرائيل والولايات المتحدة . ومما لا ريب فيه ان لانسكي قد استطاع خلال المدة التي انقضت على اقامته « السياحية » في اسرائيل ان يستقطب العديد من القوى واصحاب النفوذ الى جانبه ، فضلا عن التذكير بما له من « أياد مالية بيضاء » على الصناديق القومية اليهودية .

لننتقل من لانسكي الى قضية ليبسكي ، التي شغلت السلطات القضائية الفرنسية طيلة الشهور الماضية ، وانتهت باحراج المسؤولين الاسرائيليين وحملهم على تسليم الرجل المطلوب الى سلطات بلاده .

ليبسكي يقتفي الاثر

ما ان شعر كلود ليبسكي — وهو المدير المالي لشركة عقارية فرنسية تدعى بـ "Patrimonie Foncier" — بأن القضاء الفرنسي على وشك اصدار مذكرة توقيف بحقه ، حتى بادر الى الاختفاء لكي يتبين للسلطات الباحثة عنه أن الهارب قد التجأ الى اسرائيل منذ ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ . والمعروف ان التهمة الموجهة ضد كلود ليبسكي تتعلق بالاحتيال واساءة الامانة . كما يستفاد من التحقيقات التي تابعت صحيفة « لوموند » نشرها منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ وحتى اواخر شهر آذار (مارس) ١٩٧٢ ، بأن الشركة العقارية التي يدير اعمالها المالية كلود ليبسكي ليست سوى واحدة بين مجموعة من الشركات التي تمارس مختلف الاعمال والنشاطات وتخضع كلها لادارة الرجل الهارب من وجه العدالة . والشركة ذاتها — كما كشفت التحقيقات — مسؤولة عن اختلاسات مالية تصل الى حدود الملايين وتلحق الضرر بما لا يقل عن ٨ آلاف شخص من المكتتبين في اسهمها . ثم أخذت القضية تتسع وتتشعب حتى بلغ نطاق الفضيحة حدودا تفوق التصور .

وتبين في معرض المراجعة لنشاطات ليبسكي وصفقاته المالية — على حد قول « لوموند » — انه ابتاع كميات كبيرة من مخلفات الجيش الفرنسي بعد حرب الجزائر لكي يقوم ببيعها الى كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن وليبيا وسوريا ويوغوسلافيا والارجنتين أو البرتغال(١٥) لكن الامر الذي يعنينا من زاوية هذه المقالة يتعلق بكيفية اقدام ليبسكي على الاستفادة بدوره من القوانين الاسرائيلية التي تفسح المجال أمام يهود العالم للحصول على الجنسية والتملص من الملاحقات القضائية في الخارج . فقد التجأ ليبسكي الى أحد أصدقائه الاسرائيليين في عسقلان ، حيث يملك مضيفه معملا لصنع الكراسي . وفي ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ ادلى بتصريح الى صحيفة « هآرتس » زاعما فيه بانه على اقتناع لوقوعه ضحية العداء للسامية(١٦) . أما السبب الذي حدا به الى اتهام السلطات القضائية التي تلاحقه بجرائم الاحتيال المالي وسوء الامانة فلا يعدو كونه محاولة للاستنجاد بقانون العودة تحت ستار الزعم بان الملاحقة تنم عن العداء لانتمائه اليهودي وبذلك يتسنى له طلب الجنسية الاسرائيلية والتمتع بالحماية والاقامة الدائمة . كما انه يستطيع الاحتماء بالقانون الاسرائيلي الذي ينص على ما يلي : « لا يمكن تسليم اي شخص (لسلطات بلاده) متى توافرت اسباب وجيهة تحمل على الاعتقاد بانه سوف يحاكم على آرائه او بسبب انتمائه العرقي او الديني »(١٧) .